

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٤ لسنة ١٩٦٤

بإعارة السيد المهندس جمال الدين فهم إلى مؤسسة مدينة نصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر ؛

وبناء على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق ؛

قرر :

مادة ١ - ووفق على ماتم من إعارة السيد المهندس جمال الدين فهم الذي كان مهندساً بوزارة الإسكان والمرافق للقيام بأعمال مدير مؤسسة مدينة نصر في المدة من ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ حتى ١١ فبراير سنة ١٩٦٤ على أن تتحمل المؤسسة بمرتبه وملحقاته خلال مدة الإعارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ ( ١٢ يوليئ سنة ١٩٦٤ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٧ لسنة ١٩٦٤

بشكل مجلس إدارة شركة مصر للطيران

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بشأن شركة الطيران العربية المتحدة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعد إعارة الدكتور عبد الفتى عبد العال الريدى الأستاذ المساعد للقانون العام بكلية الشرطة للعمل بجامعة بيروت العربية لمدة سنة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ على أن يكون مرتبه الأصلي على جانب وزارة الداخلية وتتحمل وزارة التعليم العالي رواتبه الإضافية مدة إعارته .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ ( ١٢ يوليئ سنة ١٩٦٤ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٤

بالترخيص للسيد المهندس حسين حسن الريفى وكيل مقتش عام بالإدارة العامة لتجزات والقناطر الكبرى بدرجة مدير عام بالعمل بطريق الإعارة بشركة مساهمة البحرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ - رخص للسيد المهندس حسين حسن الريفى وكيل مقتش عام بالإدارة العامة لتجزات والقناطر الكبرى بدرجة مدير عام - بالعمل بطريق الإعارة بشركة مساهمة البحرية - إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي وذلك لمدة عام اعتباراً من ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ على أن يوقف صرف ماهيته من الجهة التابع لها ويحتفظ له بمقته في التأمين والمعاش والملاوات والترقيات طول مدة الإعارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ ( ١٢ يوليئ سنة ١٩٦٤ )

جمال عبد الناصر

وقل القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة  
في الشركات ؛

وقل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن الجمع بين المرتب والمعاش ؛

قرر :

مادة ١ - يعاد تشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للؤسسة المصرية  
العامة للسياحة والفنادق على الوجه الآتي :

١ - شركة فنادق الوجه القبلي :

السيد / أحمد حسن خورشيد ..... رئيسا  
مدير الشؤون الإدارية .....  
المشروعات .....  
شئون الفنادق .....  
الشئون المالية .....  
أعضاء

أربعة أعضاء ممن يعملون بالشركة بطريق الانتخاب .

٢ - شركة شبرد والفنادق المصرية :

السيد / عبد الفتاح كاظم ..... رئيسا  
مدير شؤون الفنادق .....  
المشروعات .....  
الشئون الإدارية .....  
الشئون المالية .....  
أعضاء

أربعة أعضاء ممن يعملون بالشركة بطريق الانتخاب .

٣ - شركة فنادق مصر الكبرى :

السيد / ابراهيم شبيب ..... رئيسا  
مدير الشؤون الإدارية .....  
المشروعات .....  
شئون الفنادق .....  
الشئون المالية .....  
أعضاء

أربعة أعضاء ممن يعملون بالشركة بطريق الانتخاب .

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة شركة مصر للطيران على النحو التالي :

السيد / محمد نويه حشاد ..... رئيسا لمجلس الإدارة وعضوا متديبا

السيد / حسن حسين توفيق ، مديرا عاما للشئون الفنية  
والعمليات .....  
السيد / أحمد بهجت ، الوكيل العام لمصلحة الطيران  
المدني .....  
أعضاء

وذلك ملاوة على الأعضاء المتخيين .

مادة ٢ - يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور قدره عشرة جنيهات  
بمعد أقصى مائتي جنيه في السنة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدير بوزارة الجمهورية في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ بوليه سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

أرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٨٨ لسنة ١٩٦٤

بإعادة تشكيل مجالس إدارات الشركات التابعة للؤسسة المصرية  
العامة للسياحة والفنادق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وقل القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء  
بموجبها بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وقل القرار الجمهوري رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس إدارة  
الشركات التابعة للسيد وزير الدولة والقراوات المعللة له ؛

وقل القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ؛